ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (9) June 2023 العدد (9) يونيو 2023

حقيقة المعنى الحرفي بين الإخطار والإيجاد

م.د. إبراهيم سلمان قاسم هاشم
قسم الشريعة الإسلامية، كلّيّة الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة، العراق
البريد الالكتروني: ibraheemsalman@alkadhum-col.edu.iq
https://orcid.org/0000-0001-8908-8691

الملخص

يتناول بحثنا الموسوم بـ(حقيقة المعنى الحرفي بين الإخطار والإيجاد) معنى الحرف لغة واصطلاحاً، ومعنى الإخطار لغة واصطلاحاً، ويبيّن الإيجاد لغة واصطلاحاً، ويتناول كذلك معنى وحقيقة المعنى الحرفي عند الأصوليين، وتوضيح الفرق بين المعنى الحرفي والمعنى الاسمي، ويسلّط الضوء على الآراء في معاني الحروف والتي تنقسم إلى ثلاثة آراء الأوّل يرى أنَّ الحروف لا معنى لها، بينما يذهب الرأي الثاني إلى أنَّ للحروف معان في نفسها، ويبيّن حقيقة ومعنى كون الحرف إخطاري أو إيجادي، ويسلّط الضوء على الآراء في المسألة؛ إذ يذهب بعض الآراء إلى إيجادية الحروف مطلقاً، ويذهب رأيٌ آخر إلى التفصيل في معاني الحروف، ويذهب رأيٌ ثالث إلى إخطاريّة معاني الحروف مطلقاً، هذا وقد عمدنا إلى ذكر مقدّمة في بداية البحث، وفي النهاية خاتمة وفهرس للمصادر.

الكلمات المفتاحية: المعنى، الحرف، الإيجاد، الإخطار، الاستقلال.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.9.2023.258

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (9) June 2023 العدد (9) يونيو 2023

The Truth about the Literal meaning between Notification and Finding

Lect. Dr. Ibrahim Salman Qasim Hashem
Department of Islamic Shariah, Imam Al-Kadhim (PBUH) College of Islamic Sciences University, Iraq
Email: ibraheemsalman@alkadhum-col.edu.iq
https://orcid.org/0000-0001-8908-8691

ABSTRACT

Our research paper under the title (The truth of literal meaning between advice note and finding) deals with the literal meaning and advice note in lexical and contextual meaning. The research also deals with meaning and the source meaning in fundamentalists believes, and also focuses on the differences between literal meaning and the deeper meaning. The research highlight on the view of the scholars in which divided into three views. The first view sees that literals have no meaning, and second view sees that the literals have meaning in themselves and they explore the literal Advice- note or findable. It also focuses on the different points of views about the issue in which some of the views goes to find out reality of the literals and the different points of view goes to find out the detail of the literal meaning. The research starts with introduction and in the final with concussion and references.

Keywords: Literal meaning, Advice- note, finding, lexical and contextual meaning.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.9.2023.258

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (9) June 2023 العدد (9) يونيو 2023

المقـــدّمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

الفقيه يستند حتماً إلى الأدلة اللفظيّة في استنباطه للحكم الشرعي، وهذا الدليل تارة تكون ألفاظه ظاهرة ومستقلّة وقائمة بنفسها وتسمّى بالمعاني الأسمية الاستقلاليّة، وتارةً تشتمل هذه الألفاظ على نسب وحروف رابطة بين الكلمات وهي ما تسمّى بالمعاني الحرفيّة، أي التي لا تظهر معانيها إلا من خلال وقوعها بين ألفاظ مستقلّة ودورها هو الربط بين الكلمات والألفاظ كالحروف الرابطة والنسب، وهو ما يصطلح عليه عند الأصوليين بالمعنى الحرفي؛ لذا أصبحت مسألة بحث المعنى الحرفي والاسمي من المسائل المهمّة لدى الأصوليين لتحديد حقيقة المعنى الحرفي وفرقه عن المعنى الاسمي، ثم توسّع البحث في هذه المسألة ليصل إلى بحثها من ناحية أخرى، وهي هل أنَّ الحروف معناها إيجادي أم إخطاري؟، وهذه المسألة طُرحت على بساط البحث بين الأصوليين وكلٌّ ذهب إلى رأيٍ خاص في هذه المسألة؛ لذا فقد جاء هذا البحث من أجل بيان وتوضيح حقيقة المعنى الحرفي وفرقه عن المعنى الاسمي، وبيان الآراء الواردة في المسألة من هذا الجانب، وكذلك بيان إيجادية الحروف من إخطاريتها من جنبة أصولية؛ لذا اشتمل بحثنا الماثل على ثلاثة مباحث كان الأوّل منها في تعريف معنى الحرف لغةً واصطلاحاً، ومعنى الإخطار لغةً واصطلاحاً، وكذلك معنى الإيجاد لغةً واصطلاحاً، ثم جاء العنوان المبحث الثاني ليبيّن حقيقة المعنى الحرفي عند الأصوليين وفرقه عن المعنى الاسمي، وجاء المبحث الثالث ليوضّح المعنى الحرفي من ناحية كونه معنى إخطاري أم إيجادي، وقد تمَّ بسط المسألة بشكلٍ وافٍ وبيان الآراء فيها، كما اشتمل على مقدّمة وخاتمة والتي تناولنا فيها أهمّ النتائج، واتبعناها بفهرس للمصادر، هذا ونستمد العون من الله تعالى أن يوفقنا لإتمام البحث أنه سميع مجيب.

المبحث الأول: بيان معاني المفردات لغة واصطلاحاً

المطلب الاول: الحرف لغة

الحرف لغة: لعلماء اللغة عدّة تعريفات للحرف نذكر جملة منها كالآتي:

المعروف في تعريف الحرف عند أهل اللغة ما ذكره ابن الحاجب؛ إذ قال : (إنّ الاسم ما دلّ على معنى في نفسه، والحرف ما دلّ على معنى في غيره، والمراد من الموصول هو الكلمة، والضمير في كلّ من نفسه وغيره يرجع إلى المعنى، وأنّه في حدّ ذاته على قسمين، قسم يكون مفهوماً محصلًا في نفسه، لا يحتاج في تحصيله في الذهن إلى معنى آخر، وقسم يكون مفهوماً متحقّقاً في الذهن يتبع غيره)[1].

وورد في المعجمات أنَّ حرف كل شيء هو (طرفه وحدّه) وقد تطلق كلمة (حرف الجبل) على أعلاه المحدّد، كما أنَّ معنى الحرف هو واحد حروف التهجي، قال تعالى: {**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ**}(الحج: 11)، قالوا المراد على وجه واحد[2]، ويرى الرازي أنَّ حرف كل شيء طرفه وشفيره وحدّه[3]، وذهب الفيروز آبادي بأنَّ الحرف من كل شيء: هو طرفه، وشفيره وحده، وكذلك من الجبل: أعلاه المحدَّد[4].

والحاصل: أنَّ ما ذهب إليه ابن الحاجب هو بيان لدلالة الحرف على المعنى من عدمه وهو لا ربط له في بيان معنى الحرف لغة؛ إذ اننا في صدد بيان معنى الحرف لا في بيان دلالته؛ لذا فقد ورد أنَّ معنى الحرف طرف الشيء وحدّه، ومن معانيه أيضاً أعلى الجبل وحدّه، ويكاد يتفق علماء اللغة على ذلك، وأنَّ جلُّهم يذهبُ إلى أنَّ معنى الحرف هو واحد حروف التهجي.

المطلب الثاني: الحرف اصطلاحاً

أولاً: الحرف في اصطلاح اللغويين: من أبرز التعريفات للحرف في الاصطلاح هو ما تلقاه أبو الأسود الدؤلي عن الامام علي عليه السلام بأنّه قال: (...والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل)[5].

وقال الجرجاني في تعريفه: ((الحرف ما جاء لمعنى ليس فيه معنى اسم ولا فعل))[6]، وإليه ذهب المطرزي؛ إذ قال: ((الحرف ما جاء لمعنى ليس بمعنى الاسم ولا بمعنى الفعل))[7]، ونقل ابن فارس عن الأخفش أنَّه عرَّفه عن طريق علاماته فقال: ((الحرف " ما لم يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع ولم يجز أن يتصرّف))[8].

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.9.2023.258

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (9) June 2023 العدد (9) يونيو 2023

ثانياً: الحرف في اصطلاح الأصوليين: لا يكاد يخلو كلام الأُصوليين من بيان معنى الحرف وتعريفه، نذكر جملة من تعريفاتهم له كالآتي:

قال الآخوند: ((لحرف ما دلَّ على معنى في غيره، أو قائم بغيره))[9].

وصرّح المحقق العراقي بقوله: ((الحرف هو ما دلَّ على معنى في غيره قبال الاسم الذي دلَّ على معنى في نفسه))[10]، وقريبٌ منه جدّاً ما ذكره السيد الحكيم عن المشهور؛ إذ قال:((اشتهر تعريف الحرف بأنَّه ما دلَّ على معنى في غيره))[11].

فالمعنى الحرفي هو مصطلح أصولي يشمل كل نسبة سواء كانت متداولة للحرف أو لهيئة الجمل، والتي يقابلها المعنى الاسمي، وقد أهتم الأصوليون في بيان المعنى الحرفي وحقيقته، وقد شغلت هذه الظاهرة اهتمام الأصوليين وحثتهم لمواصلة التقصّي والبحث في مدلولات الحروف ليصلوا إلى التحليل النهائيّ لمعنى الحرف الّذي على وفقه يمكن تفسير الفرق بين المعني الحرفي والمعني الاسمي؛ لذا اتصف البحث بالطابع التحليلي لا اللغوي[12].

المطلب الثالث: الإخطار لغة واصطلاحاً

أولاً: الاخطار لغة

كلمة الإخطار مأخوذةٌ من الفعل خَطَرَ ومعناه في اللغة حضور صورة الشيء في الذهن وخطورها فيه كما يرى ذلك الفراهيدي بقوله: ((و خطر على بالي وببالي ، كله يخطر، خطرانا وخطوراً إذا وقع ذلك في بالك وهمك))[13]، ومثله ما ذهب إليه الجوهري؛ إذ يرى معناه هو خطور الشيء في الذهن[14]، وقريبٌ جدّاً مما ذكره الفراهيدي ما يراه ابن منظور؛ إذ يرى الخطور في البال هو ما يقع في بالك ووهمك، و((اخطر الله ببالـه أمر كذا))[15]، أي اخطره واحضر مفهومه وصورته في باله وذهنه.

وهو عين ما يراه الفيروز آبادي؛ إذ قال: ((ويخطر خطوراً، ذكره بعد نسيان))[16].

وحاصل ما ذكره علماء اللغة يظهر معنى الاخطار هو حصول صورة الشي في ذهن الانسان وخطورها فيه.

ثانياً: الإخطار اصطلاحاً

يطلق الإخطار في الاصطلاح ويراد منه، احضار صورة الشيء بشكل مفصَّل عند قصد الاتيان به[17]، وقال القلعجي: ((الاخطار : مصدر أخطر، التذكير بالشيء الجليل المنسي))[18].

ولا يفرق استعمال الاخطار في المعنى الفقهي عنه في اللغوي؛ إذ يستخدم الفقهاء المصطلح نفسه بمعنى الاخطار في البال، وقد يستعمل بمعنى الاشعار بالخطر[19].

فالذي يظهر أنَّ معنى الإخطار سواء عند اللغويين أم الفقهاء هو واحد وأنَّ الإخطار يستعمل بمعنى التذكير بالشيء وإخطاره في البال.

المطلب الرابع: الايجاد لغة واصطلاحاً

أولاً: الايجاد لغة

كلمة إيجاد هي مصدر الفعل أوجد، وأصله من الفعل وجد، قال الفراهيدي: ((وجدت الشيء، أي: أصبته))[20]، وذهب الزمخشري إلى أنَّ وجد خلاف العدم؛ إذ قال: ((وجد الشيء وجوداً خلاف عدم))[21]، وقال الجوهري: ((أوجده الله مطلوبه، أي اظفره به))[22].

وبعد تفسير الاصابة بمعنى العثور والظفر كما في ما ذهب إليه الفراهيدي في تفسير وجد يتبيّن أنَّ المعنى اللغوي لمعنى وجد هو واحد عندهم، وأنَّ المصدر المشتق منه يدلُّ بظاهره على معنى انشاء الشيء وتكوينه، كما يقال: أوجد الله الشيء أي: كوَّنه وأنشأه، وأصله إخراج الشيء من العدم إلى الوجود.

ثانياً: الإيجاد اصطلاحاً

يطلق الإيجاد على خلق الأشياء وانشاؤها على غير مثال سابق، وهذا هو المعنى المشهور والمتبادر منه للأذهان، وأما في مقام بحثنا فالمراد منه هو إيجاد اللفظ للمعنى، أي استعمال الحروف في معانيها يوجب إيجاد معانيها[23]، ويرى بعضُهم أنَّ معنى الإيجاد هو أنَّ المعنى الحرفي لا وجود له إلا وعاءُ الاستعمال ولا يوجد تقرَّر لها في شيء من أوعية الواقع أو الاعتبار أو الذهن بل مصاديقها موجودة في مقام الاستعمال[24].

ولا يوجد فرقٌ بين الأقوال من حيث الروح والمضمون في بيان معنى الإيجاد في اصطلاح

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.9.2023.258

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (9) June 2023 العدد (9) يونيو 2023

الأصوليين؛ إذ أنَّ مرادهم من الإيجاد هو عدم وجود معنى مستقل بذاته للمعنى الحرفي خارجاً عن حيّز ومجال الاستعمال.

المبحث الثاني: حقيقة المعنى الحرفي

من أبرز الأسباب لاختلاف الأصوليين في تحليل وحقيقة المعنى الحرفي، أنَّ الحرف بنفسه لا يفيد شيئاً أصلاً ما لم يكن ضمن كلام تركيبي؛ لذا بعضُهم عرَّفه بأنَّه ما دلَّ على معنى في غيره[25]، ويرى آخرٌ في تعريفه أنَّه ما دلَّ على معنى غير مستقل بالمفهومية[26]، وفي الواقع والحقيقة أنَّ هذا النزاع منشأه، هو بسبب عدم استقلالية المعنى الحرفي، وكيفية احتياجه وقيامه بالغير، ومن هنا اختلفت كلماتُ الأصوليين في بيان حقيقة المعنى الحرفي، وتميَّزه عن المعني الأسمي على قولين:

الأول: إنَّ الحروف لا معنى لها

وهذا الرأي ذهب إليه الشيخ رضي الدين الاسترابادي[27]، وتبعه الفاضل ملا علي النهاوندي؛ إذ قال: ((الحرف علامةٌ وامارة لاستعمال متعلَّقه في معناه اعني استعمال متعلَّقه في المقيّد من هذا التعلّق فالمعاني كلّها إنما هي واقعة تحت الأسماء والافعال إلا أنَّ الاسماء والافعال قابلتان لإرادة معانيهما المطلقة والمقيّدة ولا تدلّان على ارادة المطلق أو المقيّد الّا بالقرينة وقد وضع الحروف لبيان إرادة المقيّدات مثلاً لفظة في موضوعه لبيان أنَّ المراد من متعلّقهما هو المقيّد على نحو المظروفيّة))[28].

والدليل على ذلك أربعة أمور:

1- حكمنا بأنَّ الحروف أدوات وآلات، معناه أنَّ غيرها دالٌ على معناها، والقول بأنَّ معناها في غيرها دالٌ على كونها علامة لدلالة متعلّقهما على معناها، وأنَّ معانيها في ضمن تعلّقها.

2- لقد نص اهل النحو واللغة واهل الفصاحة بأن اللفظ الكذائي معناه كذا، ونصوا على اعتبار هذه العلامة وعدم اعتبارها، وأكدوا أنَّ الحرف علامة على إرادة معناه من متعلّقه فهو لا معنى له، بل معناه في متعلّقه.

3- لا تدلُّ على معنى في نفسها إلا اذا ضمت متعلَّقاتها بها، وهذا يعني انَّها لو خليت ونفسها فلا معنى لها، ولكن يظهر معناها بعد ارتباط طرفيها بها.

4- إنَّ الدليل على كونها آلات لدلالة غيرها على معانيها وأنَّ معانيها في غيرها هو عدم افادتها لمعانيها الغير المستقلة بالمفهوم ومعانيها الاداتية ليس غير[29].

بيان القول ومناقشته

أولاً : بيانه : افاد المحقق العراقي في مراد صاحب هذا القول، أنَّ المعاني الحرفية لا معنى لها، وشأنها شأن حركات وعلامات الإعراب، بجعلها علامة على خصوصية المعنى في مدخوله، فمثلاً: (الدار) لها اعتباران:

1- اعتبارها ووجودها الخارجي، أي تعد من الموجودات الماديّة العينيّة والتي هي من مقولة الجوهر، وبناء عليه يكون مدلولها ذلك البناء الخارجي، وبهذا الاعتبار تدلُّ بنفسها على معناها ولا حاجة لأمر آخر يدلُّ عليها.

2- هو اعتبار خصوصيتها الطارئة التي عرضت عليها، كاعتبار ظرفيتها (لمحمد) مثلاً، وفي هذا الاعتبار لابدَّ من جعل علامة تدلُّ على استفادة هذه الخصوصية منها. كعلامة الرفع التي تدلُّ على استفادة الفاعلية من لفظ (محمد)، فالرفع بحد ذاته لا معنى له سوى علامته على فاعلية المرفوع، فكذلك الحروف لامعنى لها سوى علامتها على خصوصيات مدخولها.

فإذا أردنا من الدار المعنى الأيني، من جهة كونها لمحمد كما في قولنا: (محمد في الدار)، فلا يكون للحرف معنى أصلاً، وهكذا اذا قيل: (سرت من البصرة إلى الكوفة) أريد (من) اللفظ الابتداء، ويكون لفظ (من) علامة للمراد[30].

ثانياً: مناقشته: وقد نوقش القول السابق بعدة نقاط نعرضها كالآتي:

1- إنَّ هذا القول يتنافى وما ذهبوا إليه من تعريف الحرف؛ إذ يرون أنَّ الحرف له معنى في نفسه، وذهبوا إلى أنَّ الحرف يدل على معنى ولكنه غير مستقل بالمفهومية، وهذا يعني بحسب ما اشتهر بينهم في تعريف الحروف انها مفاهيم ولها معان في حقيقتها ولكنها غير مستقلة بالمفهومية، والتي يعبرون فيها عن الحرف بأنّه ما دلَّ على معنى في غيره، أو هو ما دلَّ على معنى غير مستقل بالمفهومية، وذلك قبال الاسم الذي قالوا في تعريفه: ما دلَّ على

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.9.2023.258

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (9) June 2023 العدد (9) يونيو 2023

معنى في نفسه وهو مستقل بالمفهومية، ففي حقيقة الأمر أنّ سبب النزاع هو في وجه عدم استقلالية المعنى الحرفي، وفي كيفية احتياجه وقيامه بالغير، وليس المراد أنَّ الحرف لا معنى له[31].

2- من الواضح الذي لا شكَّ فيه أنَّ اللفظ موضوع لذات المعنى، وأما الخصوصيات التي أشار لها فهي خارجة عما وضع له اللفظ، فإذا قلنا بأنَّها قرينة على إرادة تلك الخصوصيات من نفس الالفاظ لزمت المجازية، وفي مثل تلك الاستعمالات لا أحد يلتزم بالمجازيّة.

وإذا قلنا بأنَّ الخصوصية هي مدلولةٌ لنفس الحروف، فهذا معناه اعتراف بأنَّها لها معان ورجوع عما صرَّحوا به، وأما مسألة الفاعلية التي هي النسبة الصدوريّة، فنستفيدها من هيئة الكلام والجملة، فالقياس غير صحيح، ونستنتج من ذلك أنَّ الحرف له معنى، وليس معناه تحت لفظ الغير وإنَّ الحرفَ علامةٌ، فهذا خلاف ما يراه عموم المحققين[32].

3- أما القول بأنَّ عدم وجود معنى للإعراب وهي علامة لمعرفة حال الاسم عند وقوعه فاعلاً أو مفعولاً في الجملة أو التركيب الكلامي، وأنَّ الحروف تشبهها فهذا باطلٌ؛ وذلك لأنَّ لفظ (محمد) دالٌّ على الذات المهملة الخالية عن خصوصية الفاعل و المفعول، فنحتاج في بيان الخصوصية وقوعه كذلك إلى دال آخر، والدال الآخر لابدَّ أنّ يكون هو الهيئة، ومعنى ذلك أنَّ حركات الإعراب من مقوَّمات الهيئة الكلاميّة، فلا بدَّ من الانتهاء إلى القول بأنَّ الحركات لها معان ايضاً[33].

الثاني: للحروف معان في نفسها

يذهب أصحاب هذا القول إلى أنَّ الحروف لها معان في نفسها، ولكن اختلفوا في سنخ وحقيقة هذه المعاني على آراء نذكرها كالآتي:

الرأي الأول: وحدة المعنى الحرفي والاسمي حقيقةً وجوهراً

يرى هذا الرأي: أنَّ المعنى الحرف والمعنى الاسمي متحدان في الحقيقة والجوهر ولكنهما يختلفان من جهة اللحاظ والاعتبار، وأما اللحاظ الآلي والاستقلالي فهما خارجان عن المعنى وحقيقته، بل هما عارضان حين الاستعمال.

فإن قيل: يلزم من ذلك كونهما مترادفان -ففي لفظة (من) و(الابتداء)، ولفظة (إلى) و(الانتهاء) وغيرها من الحروف مع سائر الأسماء ومعانيها- وصحة استعمال أحدهما مكان الآخر.

يقول صاحب الرأي في الجواب: أنّ الاسم وضع ليراد منه معناه بما هو هو، وأما الحروف فقد وضع بما هي حالة لغيره، والمراد أنّ المفهوم الاستقلالي والآلي يعرض على الاسماء والحروف عند الاستعمال، وليست الآلية والاستقلالية هي جزء الموضوع أو جزء المستعمل فيه، وإنما هي من عوارض الاستعمال[34]، ويميل إلى هذا القول الآخوند الخراساني؛ لذا ذهب إلى القول بأنَّ الوضع عام والموضوع له عام[35].

بيان القول ومناقشته

أولاً: بيانه: إنَّ الفرق الأساس بين المعنى الحرفي والمعنى الأسمي وفقاً للرأي السابق إنّما هو باعتبار اللحاظ الآلي والاستقلالي، وإلا لم يك فرق بين المعنى الحرفي والمعنى الأسمي، فلو لاحظنا المعنى باللحاظ الآلي في مقام الاستعمال يصير المعنى حرفياً، وإذا لاحظنا المعنى باللحاظ الاستقلالي يصير المعنى اسمياً، ومعنى ذلك أنَّ المعنى والملحوظ في كلا الحالتين معنى واحداً، لا تعدّد فيه ولا تكثّر، ولكنَّ الفرق بينهما من ناحية وكيفية اللحاظ من حيث الاستقلالي والآلي لمعنى آخر؛ لذا التزموا بالوضع العام والموضوع له العام بخصوص الحروف؛ لأجل كون نفس المعنى والملحوظ معنى كلياً، وعدم كون اللحاظ الآلي موجباً للجزئية كما في اللحاظ الاستقلالي[36].

فبناء على هذا الرأي أنَّ المعنى الحرفي هو مثل قيام المرآة بالمرئي، فهو منظور بالنظر المرآتي، وملحوظاً باللحاظ الآلي.

ولعل السبب الأساس لذهابهم إلى هذا الرأي هو أنَّ المعاني الحرفية على نسق واحد في مقام الاستعمال بالوجدان، وأما الخصوصيات فنستفيدها من دالٍ أخر، ففي بعض موارد الاستعمال للحروف تنسبق الخصوصيات للذهن، وفي بعض موارد الاستعمال يكون في المعنى الكلّي، وإنَّ كلاً من الاستعمالين بلا عناية، وبسبب هذه الوحدة والمشابهة بين معاني الحروف، التزموا بالمعنى الكلّي المستقل، وهو يعدُّ مرآة للنسبة بحسب الحالة الطارئة على السير والبصرة من الابتداء والانتهاء، وكذلك الأينية في الدار[37].

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.9.2023.258

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (9) June 2023 العدد (9) يونيو 2023

ثانياً: مناقشته:

ويمكن مناقشة الآخوند الخراساني من خلال نقطتين:

1- ما ذهب إليه فيه من مخالفة؛ لما للوجدان والارتكاز من الحكم بإنسباق الروابط الخاصة من موارد الاستعمال وليس الكلّي، فلو سلمنا أنَّ المعنى الحرفي مفهوماً كلّيّاً، فلا يمكن أن يكون آلة لملاحظة الخصوصيات والتقيّدات أو النسب خارجاً؛ لمخالفته للوجدان؛ وذلك أنَّ ما يستحضره عند تصوّر الحروف في ضمن جملة هي صورة النسبة الخارجية، وليس مفهوماً كلياً يشير إلى النسب الخاصة[38].

2- هو وجود الاستحالة، وبيانها: إنَّ كل مفهوم يعد مرآة للمصاديق الخارجيّة بمقدار ما أخذ فيه منها، فإذا كان مفهوماً كلّيّاً فيكون مرآة عن الحيثية المشتركة بين أفراده لا غير، ومن المحال أن يكون مرآة عن الخصوصيات الجزئية، وإذا كان جزئياً وخاصّاً فيكون حاكياً عن الخاص الخارجي، وهذا معناه عدم صلاحيته أن يكون تمييزاً بين المعنى الحرفي والمعنى الأسمي[39].

الرأي الثاني: المعنى الحرفي من قبيل الأعراض

يرى المحقق العراقي إنَّ المعنى الحرفي من سنخ الأعراض وإنَّ معاني الحروف هي معان قائمة بغيرها فهي كالأعراض القائمة بمعروضاتها كالبياض والسواد القائمين بغيرهما، وهذا الرأي يذهب إليه من عبَّر عن المعاني الحرفية بأنَّها حالة لمعنى آخر[40].

بيانه: إنَّ المعنى الحرفي لا يكون موضوع لمفهوم المعنى وآلة لغيره ولا لواقع النسبة، ولكن من قبيل الأعراض القائمة بغيرها، وهذا المعنى موجود في كلمات الآخوند؛ إذ قال: ((لا يكاد يكون المعنى حرفياً إلّا اذا لوحظ حالة لمعنى آخر ومن خصوصياته القائمة به ويكون حاله كحال العرض، فكما لا يكون في الخارج الا في الموضوع كذلك هو))[41]، وقريب منه جدّاً ما عن الشيخ الحائري[42]، ونسب هذا الرأي إلى النائيني[43].

مناقشته:

ويمكن مناقشة القول السابق بما يأتي:

لو قلنا بأنَّ المعنى الحرفي هو من سنخ الأعراض فيمكن تحققه بطرف واحد، ولكن ما نراه بالوجدان خلاف ذلك؛ إذ إنه يحتاج إلى طرفين لا طرف واحد، فلو قلنا: (زيد في الدار) أو (سرت من الكوفة) وأمثالهما، فلا نرى من لفظ (في) ولفظ (من)، إلا الروابط الخاصة الذهنية، بين مفهوم (زيد) ومفهوم (الدار)، وكذلك بين مفهوم (السير) ومفهوم (الكوفة)، ولا نرى من لفظ (في) الشيء المرتبط بالغير، كما في السواد والبياض؛ ولذا لا يصح الاكتفاء بذكر متعلق واحد بقولنا: (سرت) أو (من الكوفة)، بل لابدَّ أن نذكر المتعلّقين، وهذا شاهد واضح على أنَّ معاني الحروف هو من نوع النسب والروابط القائمة بطرفيها[44].

ويمكن أن يجاب عليه بجواب نقضي: وهو إنَّ المعنى الحرفي لو كان من قبيل العرض الخارجي لصح جعله موضوعاً وحمل الوجود عليه، بمفاد كان التامة والتي تفيد اثبات الوجود للشيء، كما في حمل الوجود على الماهية والذي يعني اثبات الوجود لها، وهو حاصل في العرض الخارجي كما لو قلنا: السواد موجود ونقصد به النسبة، ولكن هذا لا يمكن تصوّره في مسألة المعنى الحرفي[45].

الرأي الثالث: المعنى الحرفي من الاعراض الإضافية والنسبية

وهذا الرأي ذهب إليه المحقق العراقي، وقبل توضيح قوله لابدَّ من بيان أمرين:

الأمر الأول: لقد نسب الأصوليون لأهل الحكمة تقسيم الوجود إلى أربعة اقسام:

1- وجودٌ في نفسه أي مستقلاً، ولنفسه أي قائمٌ لا في موضوع بل بذاته، وبنفسه أي غير معلول لغيره، وهذا الوجود مختص بالواجب تعالى.

2- وجودٌ في نفسه لنفسه لا بنفسه أي معلول لغيره كوجود الجوهر، كالإنسان والشجر، والمراد نفس وجوده مقوّم لماهيته وهو معلول لغيره.

3- وجودٌ في نفسه ولكن ليس لنفسه، وإنما لموضوع موجود في الخارج وصفة له، ووجوده في نفسه عين وجوده لموضوعه، وهو موجود لا بنفسه ومعناه معلول لغيره، والمراد منه وجود العرض، ووجودٌ رابطي كالبياض والسواد، فلو نظرنا إليه بغض النظر عن عروضه على موضوعه وهو الجسم فهو مستقل مفهوما ولا يحتاج لحاظه إلى شيء آخر، ولو لوحظ بالنسبة لعروضه على موضوعه فيحتاج لموضوعه، فيكون له جهة ارتباطية وهذا معناه إنّه قائم بغيره.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.9.2023.258

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (9) June 2023 العدد (9) يونيو 2023

4- وجودٌ لا في نفسه أي غير مستقل، بل تبعاً ولا لنفسه، أي في موضوع آخر وغير موجود بنفسه، أي معلول لغيره كالوجود الرابط، فهو لا نفسية له، وواقعه في الوجود الخارجي هو الارتباط بين الشيئين، وأما في الوجود الذهني فهو أما مستقل في عند لحاظه وتصوره، فيكون المعنى إسمياً، وأما اذا كان غير مستقل ويحتاج إلى تصور الطرفين فيكون معنى حرفياً [46].

ويتبيّن أنّ المعاني الحرفية في نظر ضياء الدين العراقي، هي ليست من قبيل وجود الرابط، كما هو الحال في العرض الخارجي، وإنما هي من قبيل وجود الرابطي، أي النسب والاضافات المحتاجة لطرفيها - الأعراض النسبية – لا للأعراض مطلقاً[47]، ودليله إنّ الاسماء تدلُّ على الجوهر، وجملة من الأعراض، وما يدلّ على جملة الاعراض الاضافية والنسبية هي الحروف[48].

الأمر الثاني: إنَّ الأعراض بالنسبة إلى افتقارها إلى الموضوع على قسمين:

الأول: أن يكون العرض قائماً بموضوع واحد كالكم والكيف.

الثاني: أن يكون العرض متقوّماً بموضوعين، كالمقولات العرضيّة مثل الأين والمتى والاضافة، ويطلق عليها الأعراض النسبية[49].

والذي يظهر أنَّ الحروف موضوعة على نحو القسم الثاني، فإذا قلنا: (محمد في الدار) فلفظ (محمد) يحكي عن جوهر محمد، ولفظ (الدار) يحكي عن جوهر الدار، وأما الحرف (في) فيدلُّ على النسبة الأينيّة، فلولا وجود الحروف لا توجد مناسبة بين الالفاظ الكلامية.

فالمعاني الحرفية هي نفس الروابط الذهنية الخاصة، ونفس الروابط والنسب والاضافات الحاصلة بين المفهومين، التي هي من نوع الاضافات المتقوّمة بالطرفين خارجاً وموجباً لذلك، لكن لا لمفهوم الربط وهو معنى اسمي، بل واقع الربط الذهني ومصداقه بالحمل الشائع[50].

بيانه: إنَّ الأمور المتكثّرة تصورها على نحوين:

الأول: أن لا يكون هناك ربط بينها أصلاً كقولنا: (محمد، شجر، جبل، ثوب)، فمفاهيم هذه الألفاظ تحضر في الذهن، ولكن لا يوجد ربط بين بعضها والبعض الآخر.

الثاني: أن يكون بينها ربط كقولنا: (علي جالس)، فهنا مفهوم (علي) و (جالس)، يحضر في ذهن السامع وبربط خاص يسمى النسبة الحملية، وكذا في قولنا: (جاء محمد)، فمفهوم (جاء) و (محمد)، يحضر في ذهن السامع وبربط خاص يسمى النسبة الصدورية.

وهذا الأمر جار في جميع الجمل، فجميع مفرداتها بينها ارتباط خاص يعبَّر عنه بما يخصه، وكذلك في لفظ (في) في قولك : (الماء في البئر)، وكذلك لفظ (من) في قولنا: (سرت من الكوفة) ففي هي موضوع للربط الخاص، بين مفهوم (الماء) ومفهوم (البئر)، فلو لاحظنا هذه الجمل نجد ثلاثة أمور وهي مفهوم (السير)، ومفهوم (الكوفة)، والنسبة التعلّقيّة الخاصة بينهما.

فكما أنَّ مفهوم (السير) ومفهوم (الكوفة) يحتاج إلى لفظ خاص من اجل تفهيم المعنى المقصود منه، وابراز ما في الضمير، كذلك التعلّق والربط الخاص بينهما يحتاج إلى لفظ خاص لبيانه وابرازه للسامع وهو في المقام لفظ (في) و (من)، ونحوهما، فهما موضوعان لذلك التعلّق والربط الخاص بينهما.

فالمتحصّل: إنَّ المحقق العراقي، يرى أنَّ الحروف لها معان في نفسها، وهي موضوعة على نحو الإضافات الخاصة الملحوظة على النحو الخاص، سواء طرفيها كانا كليين أم جزئيين أم مختلفين، ويكون اللحاظ مستقلاً، أي لحاظ النسب والروابط المتحققة بين المفهومين.

والسبب في ذلك يرجع إلى أنَّ الاستقلاليّة والتبعيّة، هي من صفات المعنى نفسه، والملحوظ من ناحية تحققه في الذهن محدوداً بحد مستقل تارة، وغير متقوّم بالغير وأخرى ليس كذلك، وإنما يكون حالة لمعنى آخر وقائماً به، كما في العرض عند قيامه بمعروضه، مع أنَّ اللحاظ في كلا الصورتين واحد أي أنَّ الملحوظ استقلالي.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.9.2023.258

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (9) June 2023 العدد (9) يونيو 2023

المبحث الثالث: معنى الحرف اخطاري أو ايجادي

بعد ما تبيَّن من حقيقة وسنخ المعاني الحرفيّة وأنّها من سنخ الوجود الرابطي[51]، بقي لنا أن نبيّن أنَّ الحروف هل تدلُّ على مثل هذه المعاني، ودالّة عليها كدلالة الأسماء على معانيها؟، أو أنّها موجدة لها، ومن قبيل الوسائط في الثبوت لها، والذي ينتج عنه أنّ كيفية استعمالها تختلف عن استعمال الأسماء ؟، وهذا ما اختلف فيه المحقّقون على ثلاثة آراء:

الرأي الأول: إنَّ معان الحروف إيجادية مطلقاً

ما يراه النائيني من أنَّ المعاني الحرفية إيجادية سواء كانت نسبية أم غير نسبية، فالحرف هو الموجد لربط الكلام، وسنوضح مراده من خلال كلماته التي جاءت في تقرير بحثه كالآتي:

أولاً: تنقسم المعاني مطلقاً إلى قسمين:

1- الأسماء، فالأسماء جميعها – سواء كانت جواهر أم اعراض – إخطارية، أي عند تلفظها يخطر معناها في الذهن بسبب ذلك اللفظ، سواء كان مجيئها ضمن جملة أو مفرد .

2- الحروف، هي في نفسها لا توجب خطور معانيها في ذهب السامع، إلا اذا كانت ضمن كلام تركيبي.

أما مسألة الاخطارية وغير الاخطارية، فالأسماء سواء كانت بجواهرها أم بأعراضها فهي عند التلفّظ بها يخطر معانيها في ذهن السامع، ولا فرق بين كونها ضمن كلام مركب أم مفرد، فهي خلاف الحروف؛ إذ إنَّها في نفسها لا تستلزم خطور معانيها في ذهن سامعها، إلا إذا كانت في ضمن جملة وكلام تركيبي.

ثانياً: المعاني غير الاخطارية على قسمين:

1- منها إيجادية، كحروف التمنّي والنداء والتشبيه وغيرها، فالحروف الموضوعة للتمني أو النداء أو التشبيه يوجد منها فردٌ في الخارج في مقام الاستعمال؛ إذ يصدق على الفرد الموجود في الخارج أنَّه فرد من التمنّي أو النداء أو التشبيه وغيره.

2- ومنها نسبية، والمراد منها النسبة الخاصة التي تكون بين العرض ومعروضه، فالأعراض يعد وجودها في نفسها عين وجودها لموضوعاتها، ولو لم تكن كذلك لما كان وجودها لموضوعاتها وجوداً رابطياً، وإنما يكون استقلالياً فيحتاج إلى رابط آخر، فإذن لابدَّ أن يكون هناك نسب خاصة بينها وبين موضوعاتها بحسب اختلافها، والواضع الحكيم كما يضع الألفاظ للمفاهيم المستقلة، كذلك ينبغي أن يضع الألفاظ للتعبير عن المفاهيم النسبية[52].

ثالثاً: إنَّ الحروف معانيها إيجادية بأجمعها نسبية كانت أو غيرها، فإنما وضعت للربط بين المفهومين اللذين لا يوجد ربط بينهما كما في قولنا: (علي) و (الدار)، وكلمة (في) هي الرابطة بين اللفظتين في الكلام أثناء الاستعمال، فالذي يوجد الربط بين الكلام هو الحرف، ولا معارضة بين كون المعاني الحرفيّة تتصف بالايجادية، وأن تكون للنسبة الحقيقيّة واقعيّة وخارجيّة قد تطابق النسبة الكلاميّة، وقد تخالفها، فالمطابقة بين النسبة الحقيقيّة والنسبة الكلاميّة ليس كمطابقة الكلّي مع فرده، بل كتطابق فرد مع فرد آخر، أي تكون النسبة بينهما كنسبة ذي الظل مع ظله، فيعد المفهوم الحرفي كالنسبة الظلّيّة الكلاميّة التي تارةً تطابق النسبة الخارجيَّة وأخرى تخالفها[53].

دليل الرأي المتقدّم:

لو قلنا بأنَّ المعاني الحرفية اخطارية ، في حين أنَّ المعاني الأسمية أيضاً اخطارية، ففي قولنا:(علي في البيت) هناك عدّة معان اخطارية كمفهوم (علي) و(البيت) ومفهوم النسبة الظرفية، فهنا نسأل ما هو الرابط بين هذه المفاهيم الغير مربوط بعضها مع البعض الآخر، من أجل الحصول على مفهوم النسبة الظرفية الحقيقة؟.

إذ لا يوجد هناك فرقٌ بين الهيئات الإخبارية والإنشائية؛ إذ إنَّ الربط الكلامي في كليهما يوجد من خلال الهيئة، غاية الأمر أنَّ المادة في الإنشاء على الرغم من كونها اخطارية، بحيث لا يفرق بين أنحاء استعمالاته فهي لها نحو من الإيجادية كذلك[54].

بيان رأي المحقق العراقي ومناقشته

أولاً: بيانه: يمكن تلخيص ما افاده المحقق العراقي في بيان رأي النائيني من خلال أمرين:

الأوّل: إنَّ الذي دفع المحقق النائيني للقول بالايجادية، هو التسالم فيما بينهم بأنَّ الأسماء قد وضعت للماهية المبهمة وللجامع الخالي من القيد والمتضمّن للقيد فيما لو أريد تصورهما في ذهن المخاطب، فيكون كل من المفهومين غير مرتبطين؛ لأنّهما متغايران، ولكن بواسطة الحرف (في) يحصل الارتباط بينهما عند لحاظهما، ولولا الحرف

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.9.2023.258

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (9) June 2023 العدد (9) يونيو 2023

لكان المفهومان أجنبيين، ولا يوجد أي ربط بينهما، ومنه يتضح أنّ معنى الحروف هي إيجادية وآلات لإيجاد معانيها، وعين الكلام يمكن تصوره بالنسبة للهيئات كما في قولنا: (الهواء حار)[55].

الثاني: هو الخبر الوارد عن الامام علي(عليه السلام) الذي ذكره صاحب القول بالايجادية وهو أنَّ (الاسم ما أنبأ عن المسمّى والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى والحرف ما أوجد معنى في غيره)[56]، وذكر أنَّ السبب في العدول فيها في الحروف إلى الإيجادية، هو ملاحظة أنَّ النسب التي هي المعنى الحرفي تعدُّ علّة لتحقق الهيئة في الذهن.

وبتعبير آخر: إنَّ لفظ الإيجاد في الحروف استعمل بملاحظة أنَّ النسب التي هي معنى حرفي، علّة لتحقق الهيئة في الذهن؛ لهذا عبّر عنها بالإيجاد؛ إذ إنَّ أكثر الحروف موجدة منبئة؛ وذلك من ناحيتين:

الأولى: أن يكون منبئاً عن معناه وهو الظرفية، كما في قولنا: (علي في الدار) ففيه إنباءٌ واخبار عن الظرفية.

الثانية: الايجاد أي موجداً للنسبة بين الدار، وعلي في الذهن؛ لذا عبّر عنه بذلك[57].

ثانياً: مناقشته: لقد نوقش هذا الرأي بوجوه نذكر بعضاً منها كالآتي:

الأول : إنَّ تصوَر المعاني في الذهن على نحوين:

1- إنَّ تكون المعاني بعضها مرتبط بالبعض أو غير مرتبط، فالذي يتصوره الذهن لا حاجة لإحداث الربط بين أجزائه؛ لكونه تحصيل للحاصل.

2- وأما ما يتصوّره الذهن بدون ارتباط فلا يعقل إحداث الربط فيه؛ لعدم امكانية انقلاب الشيء عما هو عليه، ولكن يمكن أن ينعدم ويوجد في أثره وجود ثان يختلف عنه من حيث الخصوصيات الأخرى.

وبناء عليه لو أراد المتحدّث أن يفهم السامع معنى: (عليٌ في الدار)، فحين تلفظه بكلمة (علي)، يحصل مفهوم الكلمة مستقلاً في ذهن السامع؛ على الرغم من عدم معرفته بالربط أو بمفاد الجملة، فإذا تلفّظ بعدها (في الدار)، فلا بدَّ أن يلتزم الذي يدعي الإيجادية في الحروف بأحد أمرين:

الأول: احداث ربط في الموجود الغير مرتبط، وقد سبق امتناعه.

الثاني: احداث موجود مرتبط آخر ولكن ليس المتصوّر الأول وهذا مخالف للوجدان.

الثاني: إنّ الهيئات التي تدلُّ على المعاني هي متأخّرة رتبةً عن طرفيها، ومدلولها يجب أن يكون معنى حرفياً، وبناءً عليه فلو قلنا بإيجاديّة المعنى الحرفي، يلزم من ذلك كون معنى الهيئة متقدّماً في حين كونه متأخّراً وكذلك العكس، وهو خلف.

بيان ذلك: بما أنَّ الهيئة تطرأ على المادة فتكون متأخّرة عن المادة التي هي مدلولها وهي معنى اسمي، وبما أنَّ الهيئة دالّة على المادة فيلزم تأخرها عنها تأخر الدال عن المدلول، وبناء على ذلك تكون الهيئة متأخّرة عن المعنى الاسمي بمرتبتين، لكون الهيئة متأخّرة عن المادة التي هي بدورها متأخّرة عن المعنى الاسمي، وأنَّ الهيئة تحدث معناها في المعنى الاسمي، فيكون معنى الهيئة متأخراً عن المعنى الاسمي كتأخر المعلول عن علّته، وبناء على ما تقدّم يلزم تأخّر المعنى الحرفي عن المعنى الاسمي بثلاث مراتب، وبما أنَّ المعنى الحرفي مقوّم للمعنى الاسمي الذي يُعد موضوعه لتقوّمه فيه؛ لأنَّ تقوّمه في موضوع هو من خصوصيات وجود الحرف، فيلزم أن يكون في رتبته، وينتج من ذلك أن يكون في نفس الوقت متأخّر ومتقدّم.

الثالث: إنَّ أسامي الأجناس موضوعة للمهية المبهمة، وللجامع بين فاقد القيد وواجده، فوجود أي أسم في الذهن، لابدَّ أنْ يكون واجداً للقيد أو فاقداً له، ففي جملة (سرت من الكوفة)، أو (الماء في البئر)، إذا أردنا أن نوجد تصوّرهما بذهن المخاطب، فلا بدَّ من حاجتها لهذا التصوّر من وجود كاشف يدلُّ على التصوّر، فناحية القيد والارتباط بالغير تحتاج إلى كاشف يكشف عن جهة الارتباط، ولابدّ أن تكون الهيئات والاداة هي الكاشف، وأن الاحتياج إلى مقدّمات الحكمة انما هو من جهة كاشفتها لخصوصية الاطلاق والتجرّد؛ لأجل أنَّ اللفظ بحسب وضعه يدلُّ على ذات المعنى أي الطبيعة المهملة، والطبيعة تتحقق تارة ضمن الفاقد للقيد والذي يكشف عن ذلك هو مقدّمات الحكمة، وأخرى تتحقق في الواجد للقيد والذي يكشف عنه الهيئات والاداة، ويلزم من ذلك أن تكون مدلولات المعاني الحرفية والهيئات اخطارية وإنبائية، أي انها تنبئ عن مداليل الأسماء، وليست واجدة لمداليل الأسماء[58].

الرابع: أنَّ أسامي الاجناس وضعت للماهية المبهمة والجامع لواجد القيد وفاقده، فحصول أي اسم في الذهن لا يخرج عن أمرين اما واجد للقيد أو فاقد له، ففي جملة (سرت من الكوفة)، أو (الماء في البئر)، إذا أردنا احضارهما وتصورهما في ذهن المخاطب، يلزم احتياجهما وجود كاشف يبيّن هذا التصوّر، ومن المعلوم أنَّ

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.9.2023.258

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (9) June 2023 العدد (9) يونيو 2023

مسألة القيد وارتباطه بالغير تحتاج إلى كاشف يدلُّ على ذلك الارتباط، وهذا الكاشف هو الأداة والهيئات، كما أنّ وجوب الاحتياج إلى مقدّمات الحكمة هو بسبب كشفها وذلك لميزة التجرّد والاطلاق؛ لأنَّ اللفظ يدلُّ على ذات المعنى بحسب الوضع لا غير وهو الطبيعة المهملة، وتحقق هذه الطبيعة تارة ضمن الفاقد للقيد والذي يكشف عنه مقدّمات الحكمة، وأخرى ضمن الواجد للقيد، والكاشف عن ذلك هو الأداة والهيئات، وعليه فيجب أن تكون مداليل الحروف والهيئات تنبئ وتخطر عن مداليل الاسماء، وليس واجدة لمداليلها [59].

الرأي الثاني : التفصيل في معاني الحروف

أما الرأي الثاني فهو يذهب إلى التفصيل في معاني الحروف وان المعنى يتحقق بنحوين:

أولاً: إن المعنى قد يحصل بنفسه بقطع النظر عما يدلّ اللفظ عليه، واللفظ الذي يدلّ على المعنى وظيفته هي إحضار ما دلَّ عليه من المعنى في ذهن المخاطب ليس غير.

ثانياً: أن يحصل المعنى بسبب تأثير اللفظ، ولكن قبل مع عدم وجوده في ذهن المخاطب قبل أداء اللفظ، وهذا يعني أنَّ اللفظ آلة لإيجاد معناه ويعد أداة لحصوله، وهذان القسمان يجريان في المفردات والمركّبات.

وأنَّ النوع الأول من المفردات اكثر الفاظها تقتضي احضار معانيها في ذهن السامع، من دون أن إرادة اثبات هذه المعاني في الخارج، فهي أعم من كونها ثابتة في الواقع أو غير ثابتة.

وأما النوع الثاني كمثل الافعال الانشائية وأسماء الإشارة بالنظر إلى وضعها النسبي، وكذلك الحروف كالحروف المشبهة بالفعل وحروف النداء وغيرها، الحاصلة من استعمال اضرب وهذا، ويا، وأن، في معانيها فهي تفيد إيجاد معانيها في الخارج [60].

جواب المحقق العراقي عن التفصيل السابق

وقد أجاب المحقق العراقي عن التفصيل السابق بجوابين:

الجواب الأول: إنَّ التفصيل المذكور ناتج عن توهمين:

1- إنَّ موضع الخلاف بينهم، هل أنّ الترجّي والتمنّي واشباههما من نوع الإنشاء والإيقاع؟، أو الوقوع والإخبار؟، فالمستعمل إنْ كان يقصد الإخبار عن وقوع نسبة ثابتة في الخارج كان ذلك إخباراً، وإنْ كان يقصد موجديتها – أي أخراجها من العدم إلى الوجود – للمبدأ فتكون إنشاءً، وكما هو ثابت في محلّه، إنَّ الإخبار هو وقوع النسبة وثبوتها، وأنَّ الإنشاء عبارة عن إيقاعها وخروجها من العدم إلى الوجود.

2- هذه الاداة موضوعة للنداء خارجاً وللخطاب والإشارة، وعليه فلا مناص عن القول بأنّها آلات لإيجاد معانيها وهذا يعني أنَّ معانيها معان احداثية.

وقد أجاب عن هذين التوهّمين كالآتي:

أولاً: إنَّ المراد من المعنى الحرفي هو الربط بين المفهومين، وليس الربط بين الأمرين الخارجيين، فلو قلنا أن هذه الأدوات موضوعة لتحقيق المصداق الخارجي للنداء أو مصداق البعث أو التمني أو الاستفهام في الخارج، يلزم منه أنّ معانيها من نوع الارتباطات المتقوّمة بالخارجيّات، وهذا لا يتلائم مع القول بأنّ معانيها حرفيّة؛ لأنَّ المعنى الحرفي هو عبارة عن الرابطة الذهنيّة المتقوّمة بالمفاهيم وليس الأمور الخارجيّة.

ثانياً: إنَّ هذه الأداة قد تستعمل في بعض الأحيان في معانيها ولكن ليس المراد منها البعث أو الاستفهام أو النداء الحقيقي والخارجي، وإنما بداع آخر كما في السخرية أو الهزل، كما هو حاصل في أداة الترجّي أو التمنّي كقول القائل: (يا ليتي كنت حائطاً)، فهنا المراد من الأداة هو معنى الاخطار لا الإيجاد كما هو واضح.

الجواب الثاني: إنّ الاستعمال لا يستوجب كون اللفظ موجد، وإنما هو يحكي عن النسبة الايقاعيّة، فالمستعمل فيه في الترجي أو التمني هو النسبة الخاصة بين المترجّى والمترجّي، أو المتمنّى والمتمنّي، وهي تشوّق المترجّي أو المتمنّي لحصول ما لا يمكنه الحصول عليه، وهذا يتلائم مع الاخطار وليس الايجاد[61].

الرأي الثالث : اخطارية معاني الحروف مطلقاً

يرى الرأي الثالث في بيان معاني الحروف أنَّ مداليل الحروف اخطارية بشكل مطلق، وانها كمداليل الأسماء، وهذا الرأي يتبنّاه المحقق العراقي ووافقه السيد الخوئي [62].

ونبيّن مستند المحقق العراقي بما يلي:

أولاً : إنَّ الدافع للقول بأنَّ مداليل الحروف إيجادية مطلقاً، هو القول بأنَّ المعاني الاسمية وضعت للماهية المهملة في الذهن مما يستلزم استحالة تقيّد المعنى الاسمي في الذهن دائماً عن خصوصية الارتباط بالغير، مما اضطرهم

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.9.2023.258

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (9) June 2023 العدد (9) يونيو 2023

إلى القول بكون الحروف إيجاديّة؛ إذ أن للحروف خاصية ارتباط المفهومين أحدهما بالآخر، وهو ما ذهب إليه المشهور في اسامي الاجناس، وأنّ مداليلها هي نفس الطبائع المجرّدة التي توجبها مقدّمات الحكمة.

ومنشأ هذا الاختلاف يرجع إلى اختلافهم في وضع المطلق، فالمشهور يرون أنَّ المطلق موضوع للمعنى ولكن مع ملاحظة الشيوع والسريان، أي أخذ لحاظهما جزءان للموضوع له ومقيّدان بذلك، فعند التقييد فيه يستلزم المجازيّة، أو انَّه موضوع لنفس المعنى ولكن مجرّداً عن لحاظهما، ولم يلحظ في الوضع وجودهما ولا عدمهما، وعليه فيصلح أن يجتمع بكلّ قيد، والمشهور أنَّ المطلق اللابشرط يجتمع مع ألف شرط، وفي مقام كلامنا أنَّ الأعراض والمحمولات يلزم أنَّ تكون قيداً للمطلق والجنس، وبناء على ذلك يوجب التقييد المجازيّة فيه في الأعراض الغريبة بناء على ما يراه المشهور [63].

ثانياً: لو قلنا إن أسامى الاجناس موضوعة للماهية المبهمة وللجامع بين الفاقد للخصوصية وواجد الخصوصية مما لا يكاد أن يتحقق في الذهن إلا مع اقترانه بإحدى الخصوصيتين، أما الاطلاق والتجرَّد وأما القيد والخصوصية، فبناء على هذا لا يتم القول بالايجادية؛ لأنّه لا يمكن أن يتحقّق الجامع في الذهن إلا مع كونه مقروناً بخصوصية التجرّد والاطلاق الذي توجبه مقدّمات الحكمة أو مع خصوصيّة التقييد فعندما نريد المقيّد، أي عندما نلاحظ المعنى الاسمي مقترناً مع خصوصية الارتباط بالغير كما في مثل: (سرت من الكوفة) و (الماء في البئر) و(محمد على السطح) ونحو ذلك -، وأريد بذلك إرسال ما تصوره من الصورة المقترنة إلى ذهن المخاطب فلابدَّ من الاحتياج إلى وجود كاشف ودال في البين يحكي به عن الصورة الخاصة التي تصورها، كذلك لابدّ أن يكون المعنى الحاضر الواجد للتقييد في ذهن المتكّلم ايضاً كذلك، فكما أنَّ الطبيعة المهملة التي هي ذات المعنى الاسمي تحتاج إلى كاشف في صورة الكشف عنها، كذلك خصوصيته وارتباطه بغيره، فهي تحتاج إلى كاشف يكشف عنها أيضاً، وبعد ذلك المتكلّم يحكى عن ذات الماهية المحفوظة في المقيد بالاسم، فيكشف الاسم عن الماهية المبهمة، وعن تقييده بالحرف، والذي يكشف عن التقييد والارتباط هو الحرف والأداة، وقد ذهب علماء اصول الفقه من المتأخرين إبتداءً من سلطان العلماء (ت : 1064 هـ) بأنّ الموضوع له في أسماء الأجناس هو نفس المعنى وذاته وليس المعنى المطلق، تفادياً من محذور المجازيّة عند استعمال اللفظ في المقيد[64].

ثالثاً: ثم لو كان الدال على التقييد يكون موجداً للمعنى، كذلك الدال على الإطلاق موجداً أيضا له؛ لأنّهما بحسب الفرض سواء بالنسبة إلى الطبيعة، ولكن هذا مما لا يلتزم به أحد، فلا بدَّ من القول بأنَّ الدال على الاطلاق ينبأ عن المعنى، وكذلك الدال على التقييد ينبأ عن ذلك[65].

ويمكن أن يقال: أنّ ما أفاده المحقق العراقي في الصورة الثالثة غير سديد؛ لأنّه حصل عنده خلط بين الدلالتين التصديقيّة والتصوريّة؛ لأن الدلالة في مقدّمات الحكمة هي في المدلول وهي تصديقيّة، وكلامنا في الحرف الذي هو في المدلول التصوري، فقياس الدال على الاطلاق على الدليل على التقيّد غير صحيح.

ويتحصّل مما تقدَّم: أنّ ما ذهب إليه سلطان العلماء في وضع أسماء الأجناس وأنّها موضوعة للماهية المهملة وللجامع بين الطبيعة المقيدة والمجرّدة، بحسب الارتكاز والوجدان، وسواء كان حكاية عن النسبة الثابتة المحفوظة، كالأخبار أو عن النسبة الإيقاعية، التي يوقعها المستعمل في وعائها المناسب لها كما في الإنشاء، فهما مشتركان في جهة الحكاية، هذا بالإضافة إلى ما يرد من الاشكالات على الإيجاديّة بقول مطلق.

وعليه فلابدَّ من الالتزام بكون الحروف أيضاً، تحكي عن مداليلها كالأسماء وليست موجدة لها، فعندما نلاحظ مفهومي الاسمين مع ارتباط أحدهما بالآخر (كالماء في البئر) و (السير من الكوفة)، فلابدَّ في حال الحكاية وإلقاء ما في الذهن إلى المخاطب، أن نجعل الاسم يحكي عن مدلوله، وكذلك الأداة تشير إلى الارتباط الخاص الحاصل بين المفهومين، ولا يمكن القول بأنَّ الاداة هي موجدة للربط الخاص بين المفهومين بعد القول بأنّ الربط حاصل بينهما قبل ذكر الاداة والتلفظ بها[66].

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.9.2023.258

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (9) June 2023 العدد (9) يونيو 2023

الخـــــاتمة

بعد الاتكال على الله تعالى تم الانتهاء من كتابة هذا البحث والذي تناولنا فيه تحديد (حقيقة المعنى الحرفي بين الاخطار والايجاد) وقد خلصنا إلى جملة من النتائج نذكر أهمّ تلك النتائج وهي كالآتي:

1- إنَّ الفرق في ما ذهب إليه المحقق العراقي وبين القول باتحاد المعاني الاسمية والحرفية في جوهرها وحقيقتها واضح لا غبار عليه؛ لأنّ المعنى بحسب ما يراه الآخوند الخراساني هو مجرّد عن القيدين وهما لحاظ الآليّة والاستقلاليّة وكل واحد منهما يعرض على المعنى في رتبة متأخّرة عن الوضع، وهو خلاف ما يراه المحقّق العراقي بأنّ الاستقلال هو من جوهر وصميم المعنى الاسمي، وأنّ القيام بالغير والآلية هي من مقوّمات المعنى الحرفي؛ إذ لو حذفنا التبعيّة لم يبق للمعنى الحرفي أثر.

2- أنَّ اللحاظ يكون آله وحالة لغيره وغير مستقل كما يراه الآخوند الخراساني، كما في لحاظ النسب والروابط الموجودة بين المفهومين؛ وذلك لأنّ الاستقلاليّة والتبعيّة هي من صفات اللحاظ بناء على هذا القول؛ إذ أنَّ اللحاظ تارةً يتوجه نحو المعنى بنحو الاستقلال وتارةً يتوجه إلى الغير بنحو المرآتية والآلية، كما لو نظرنا إلى المرآة فتارةً عند ملاحظة وجهك فهي مرآة لملاحظته، وتارة أخرى نلاحظها بالاستقلال كملاحظة نفسها لنحكم عليها بالقياس لغيرها وأنَّها أحسن من تلك المرآة الأخرى.

3- لا يمكن الالتفات إلى المعاني الحرفية؛ لأنّ اللحاظ غير مستقل فيها، وإنّما يكون الالتفات إليها بسبب الالتفات إلى اطرافها، فالمعنى الحرفي للابتداء لا يمكن أن يلحظ إلا ضمن لحاظ السير من الكوفة، وهو ما ذهب إليه الآخوند الخراساني، وهو خلاف ما يراه المحقق العراقي، فهو يذهب إلى أنّ المعنى الحرفي هو عبارة عن التقيّدات فابتداء يمكن الالتفات اليها.

4- إنّ المعاني الحرفيّة تكون من المحمولات بالضميمة بناء على القول بأنّها من قبيل الأعراض بقول مطلق[67]، والمراد منها هي المحمولات الخارجة عن ذات الموضوع وثبوتها للموضوع ينشأ من واسطة خارجيّة في الثبوت، أي أنّ المراد من المحمول بالضميمة هو ثبوت المحمول للموضوع ليس من مقتضيات نفس الموضوع، بل بسبب علة خارجة عن ذات الموضوع وهو معلول لتلك العلّة، كما في قولنا: (زيدٌ عالمٌ) و (علي أبيض)، فأثبات العالميّة وحملها على زيد لا تقتضيه ذات زيد، وإنما هي ناشئة عن علّة خارجة عن ذات زيد، وهكذا في ثبوت البياض لعلي، الذي يرتبط وجودها بغيرها، كما في البياض والسواد اللذان هما من الأعراض الخارجية، وهو ارتباط وجود الشيء بالغير، وهو خلاف ما يراه المحقق العراقي، فالمعنى الحرفي بناء عليه هو من سنخ الاضافات والروابط والاضافات التي تتقوّم بالطرفين والربط بهما.

5- بناءً على أنَّ المعنى الحرفي هو من قبيل الأعراض النسبية فيمكن الالتفات إليه من أول الأمر، فالابتداء الحرفي يمكن ملاحظته مقترناً بلحاظ قولنا (سر من الكوفة)؛ لأنَّه عبارة عن التقيّدات كما ذهب إليه المحقّق العراقي فيكون ملتفتاً إليها، وبناءً عليه تكون الذات المقيّدة بكذا متعلقاً للطلب والتقيّد يكون جزء للمطلوب؛ إذ أنَّ الطلب يتعلّق بالشيء الملتفت إليه، وهو يكشف عن أنَّ التقيدات ضمن الخطاب؛ إذ لو لم يكن ملتفتاً لها كيف جعلها في خطابه، كما في قوله تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)[68]، ومعنى ذلك حج إنْ استطعت، فلو كانت المعاني الحرفية غير مغفول عنها، فيمكن القول بأنَّ القيد هو للهيئة، فلا وجوب إلا بعد حصول الشرط وهو الاستطاعة، وإذا قلنا بأنَّ المعاني الحرفية مغفول عنها فجميع الواجبات التي يظن انها مشروطة هي واجبات معلقة، فالقيد يكون فيها قيد للمادة، ولا ارتباط له بالملاك، فيكون الوجوب فعلي والواجب استقبالي.

6- إنَّ جهتي الاستقلاليّة والتبعيَّة هما من صفات المعنى نفسه، والملحوظ من ناحية تحققه تارة يكون محدود في الذهن بحد مستقل وليس متقوماً بالغير وأخرى ليس كذلك، وإنما يكون قائماً بمعنى آخر وحاله له، كقيام العرض بالمعروض، مع أنّه في مقام اللحاظ في كلا الصورتين هو ملحوظ بنحو استقلالي لا مرآتي، فهو قيام حقيقي بحسب ما يراه المحقق العراقي.

7- بناءً على تمَّ من الاستقراء والتتبع يتبيّن أنَّ المعاني تنحصر في الجواهر والأعراض وربطها لمحالها، واما الحروف فلم توضع لا للجواهر ولا للأعراض؛ إذ انَّ الموضوع للأعراض والجواهر هي الأسماء، وهي لم توضع للربط لمحالها؛ لأنَّ الموضوع له هو الهيئة، فيكون الموضوع له بالنسبة للحروف هو العرض النسبي.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.9.2023.258

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (9) June 2023 العدد (9) يونيو 2023

8- اتضح أنَّ الفرق بين الحروف والهيئات، أنَّ الحرف يدلُّ على العرض النسبي بصورة مهملة، أي أنَّ الحرف موضوع للعرض المنتسب لموضوع ما، واما الهيئة فهي تدلُّ على مصداق تلك النسبة، أي أنَّ الهيئة تدلُّ على ربط ذلك العرض بموضوع معيّن.

9- وبناءً على ما ذهب إليه النائيني هو القول بأنَّ المعاني الحرفية هي إيجادية سواء كانت نسبية أم غير نسبية، فالحرف هو الموجد لربط الكلام، وهو خلاف ما يراه المحقق العراقي والسيد الخوئي من القول بأنَّ مداليل الحروف اخطاريّة بشكل مطلق، وأنَّها نظير مداليل الأسماء.

الهوامش

(1) الرضي الاسترابادي، حسن بن محمد بن إبراهيم، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: 1 /5.
(2) ينظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد، (مادة حرف) :4/ 1342.
(3) ينظر: الرازي، محمد بن ابي بكر، مختار الصحاح، (مادة حرف): 77.
(4) ينظر: الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، (مادة حرف): 3/ 126.
(5) القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم: 1/ 39.
(6) الجرجاني، عبد القاهر الجمل، تحقيق: علي حيدر: 6.
(7) المطرزي، ناصر بن ابي المكارم، المصباح في علم النحو، تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، نشر مكتبة الشباب، ط1: 61.
(8) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها، احمد بن فارس بن زكريا الرازي، نشر محمد علي بيضون، الطبعة الاولى لعام 1418هت: 1/ 50.
(9) النائيني، محمد حسين(1404هـ)، فوائد الاصول، (تقرير بحث محمد كاظم الخراساني)، تحقيق: ضياء الدين العراقي، نشر مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين في قم.
(10) العراقي، ضياء الدين(1405هـ)، نهاية الأفكار (تقرير بحث محمد تقي البروجردي)، نشر مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرّسين في قم: 1/39.
(11) الحكيم، محسن(1408هـ) حقائق الأصول، نشر مكتبة بصيرتي، ط5، إيران، قم: 1/22.
(12) الشاهرودي، محمود الهاشمي، بحوث في علم الأصول (تقريرات السيد محمد باقر الصدر) 1 : 231 .
(13) الفراهيدي، الخليل بن أحمد(1410هـ)، العين، مؤسسة دار الهجرة، ط2: 4/ 214.
(14) ينظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد(1407هـ)، الصحاح، تحقيق: احمد عبد الغفور، دار العليم للملايين، ط4: 2/ 648.
(15) ابن منظور، محمد بن مكرم(1405هـ)، لسان العرب، نشر ادب الحوزة، بدون: 4/ 249.
(16) الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب(بدون)، القاموس المحيط، بيروت، لبنان: 2/22.
(17) ينظر: فتح الله، أحمد(1415هـ)، معجم ألفاظ الفقه الجعفري، ط1: 36.
(18) قلعجي، محمد(1408هـ)، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط2: 50.
(19) ينظر: موسوعة دائرة المعارف الفقه الاسلامي(1428هـ)، موسوعة الفقه الاسلامي طبقاً لمذهب أهل البيت عليهم السلام، مؤسسة دائرة المعارف الفقه الإسلامي، ط1: 7/ 476.
(20) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين: 6/ 169.
(21) الزمخشري، محمود بن عمر(1960م)، أساس البلاغة، دار ومطابع الشعب، القاهرة، مصر: 1006.
(22) الجوهري، إسماعيل بن حماد: 2/ 547.
(23) الموسوي، روح الله(1414هـ)، منهاج الوصول الى علم الاصول، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الامام الخميني(قده)، قم، ايران، ط1: 1/ 73.
(24) ينظر: المروج، محمد جعفر(1415هـ)، منتهى الدراية، مؤسسة دار الكتاب، النجف الاشرف، ط6: 1/ 32.
(25) التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن محمد(1411هـ)، مختصر المعاني، دار الفكر، قم، ط1 : 216، الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق(1414هـ)، تاج العروس، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، لبنان، دون:12/ 133.
(26) الهاشمي، حبيب الله(1402هـ) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، تحقيق: ابراهيم الميانجي، نشر مؤسسة الامام المهدي(عج) الثقافية، ط4: 1/ 15.
(27) الاستراباذي، محمد بن الحسن(1395هـ)، شرح الرضي على الكافية، تحقق: يوسف حسن عمر، نشر مؤسسة الصادق(ع)، طهران، بدون: 1/ 73.
(28) النهاوندي، علي بن فتح الله، تشريح الأصول، (مخطوط): 40.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.9.2023.258

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (9) June 2023 العدد (9) يونيو 2023

(29) المصدر نفسه : 40 - 41.
(30) ينظر: البروجردي، محمد تقي، نهاية الأفكار (تقريرات المحقق ضياء الدين العراقي):1 / 38.
(31) ينظر: البروجردي، محمد تقي، نهاية الأفكار (تقريرات المحقق ضياء الدين العراقي):1 / 39.
(32) ينظر: البروجردي، محمد تقي، نهاية الأفكار (تقريرات المحقق ضياء الدين العراقي):39/1.
(33) المصدر نفسه.
(34) ينظر: الرشتي، الميرزا حبيب الله، بدائع الأفكار: 41، والاسترابادي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية: 299/2.
(35) ينظر: الخراساني، محمد كاظم، كفاية الأصول:1 / 15.
(36) ينظر: البروجردي، محمد تقي، نهاية الأفكار (تقريرات المحقق ضياء الدين العراقي):1 / 40 – 41.
(37) ينظر: المصدر نفسه : 41.
(38) ينظر: البروجردي، محمد تقي، نهاية الأفكار (تقريرات المحقق ضياء الدين العراقي):1 / 43.
(39) المصدر نفسه:43.
(40) ينظر: البروجردي، محمد تقي، نهاية الأفكار (تقريرات المحقق ضياء الدين العراقي):1 / 42.
(41) الخراساني، محمد كاظم، كفاية الأصول:1/ 11.
(42) ينظر: الحائري، عبد الكريم، درر الأصول:1/ 8 – 9.
(43) ينظر: الخوئي، أبو القاسم، أجود التقريرات (تقريرات المحقق محمد حسين النائيني):1 /28 – 29.
(44) ينظر: البروجردي، محمد تقي، نهاية الأفكار (تقريرات المحقق ضياء الدين العراقي):1 /45 – 46.
(45) صنقور، محمد، المعجم الأصولي:2 /605.
(46) ينظر: الحكيم، عبد الصاحب، منتقى الأصول (تقريرات السيد محمد الروحاني):1 /105، وينظر: بحر العلوم، علاء الدين، مصابيح الأصول (تقريرات السيد الخوئي):1 /49، وينظر: الفياض، محمد إسحاق، محاضرات في أصول الفقه (تقريرات السيد الخوئي):1 /76، وينظر: الروحاني، محمد صادق، زبدة الأصول:1 /93 .
(47) ينظر: العراقي، ضياء الدين(1414هـ)، مقالات الأصول، تحقيق: محسين العراقي، ومنذر الحكيم، نشر مجمع الفكر الاسلامي، ط1:1 /86 .
(48) ينظر: البروجردي، محمد تقي، نهاية الأفكار (تقريرات المحقق ضياء الدين العراقي) 1 : 42 -43 .
(49) ينظر: الطباطبائي، محمد حسين(1417هـ)، نهاية الحكمة، تحقيق: عباس علي السبزواري، نشر مؤسسة النشر الاسلامي، ط14: 21 – 26.
(50) الحمل الشايع المراد منه: الاتحاد مصداقاً والمغايرة مفهوماً كـ (الإنسان حيوان)، ويسمى الحمل الشايع الصناعي. ينظر: المظفر، محمد رضا، المنطق، مؤسسة النشر الاسلامي، قم، بدون: 101 .
(51) هناك رأيان في حقيقة المعاني الحرفية والهيئات: الاول: ما يراه صدر المتألّهين من كون الحروف والهيئات معناها مطلقا من نحو الوجود الرابط، كالبياض والسواد. الثاني: ما يراه المحقق النائيني وهو أنَّ معاني الحروف والهيئات مطلقاً من نحو الوجود الرابطي، وذهب المحقق العراقي إلى أنَّ المعاني الحرفية من نحو الوجود الرابطي أي من الاعراض ولكن لا مطلق الاعراض، بل فقط النسبية منها- كمقولة الفعل والانفعال والأين والإضافة- وهي التي تحتاج موضوعين كي يتقوم بهما وجودها وتحققها، واما مقولتي الكيف ولكم فتحاج الى طرف واحد لا غير.
(52) ينظر: الخوئي، أبو القاسم، أجود التقريرات (تقريرات المحقق محمد حسين النائيني):1 /16.
(53) ينظر: المصدر نفسه: 18.
(54) ينظر: الخوئي، أبو القاسم، أجود التقريرات (تقريرات المحقق محمد حسين النائيني):1 /20.
(55) ينظر: البروجردي، محمد تقي، نهاية الأفكار (تقريرات المحقق ضياء الدين العراقي):1 /46 .
(56) ينظر: المرتضى، علم الهدى علي بن الحسين بن موسى، الفصول المختارة من كتاب العيون والمحاسن :91.
(57) ينظر: البروجردي، محمد تقي، نهاية الأفكار (تقريرات المحقق ضياء الدين العراقي):1/ 46 .
(58) الاملي، ميرزا هاشم، بدائع الأفكار (تقريرات المحقق العراقي):1 / 43 – 45.
(59) البروجردي، محمد تقي، نهاية الأفكار (تقريرات المحقق ضياء الدين العراقي):1/ 47.
(60) الأصفهاني، محمد تقي، هداية المسترشدين في شرح معالم الدين:1/ 145.
(61) البروجردي، محمد تقي، نهاية الأفكار (تقريرات المحقق ضياء الدين العراقي):1 /47 .
(62) البهسودي، السيد محمد سرور الحسيني، مصباح الأصول (تقريرات السيد الخوئي): 1 /66 .

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.9.2023.258

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (9) June 2023 العدد (9) يونيو 2023

(63) ينظر: البروجردي، محمد تقي، نهاية الأفكار (تقريرات المحقق ضياء الدين العراقي) 2 : 545، الخراساني، محمد علي، فوائد الأصول (تقريرات ابحاث المحقق محمد حسين النائيني) 2 : 564 - 570، السيد مرتضى، عناية الأصول في شرح كفاية الأصول 2 : 349، آل شيخ راضي، محمد طاهر، بداية الوصول في شرح كفاية الأصول:4 /280.

(64) ينظر: سلطان العلماء، السيد حسين بن رفيع الدين محمد بن محمود، تعليقة على معالم الأصول : 155، البهسودي، السيد محمد سرور الحسيني، مصباح الأصول (تقريرات السيد الخوئي): 1 /66، البروجردي، محمد تقي، نهاية الأفكار (تقريرات المحقق ضياء الدين العراقي): 2 /545.

(65)) البروجردي، محمد تقي، نهاية الأفكار (تقريرات المحقق ضياء الدين العراقي): 1 /46.

*ذكر هذا المعنى السيد محمود الهاشمي في تقريرات السيد محمد باقر الصدر، راجع الشاهرودي، سيد محمود الهاشمي، بحوث في علم الأصول (تقريرات السيد محمد باقر الصدر):1 /245.

(66) البروجردي، محمد تقي، نهاية الأفكار (تقريرات المحقق ضياء الدين العراقي):1 /47، المدرسي، عباس اليزدي، نماذج الأصول في شرح مقالات الأصول:1 /182 – 184.

(67) المحمول بالضميمة اصطلاح معروف ولكن اختلفوا في المراد منه على أقوال: الأول: إنَّ المحمول بالضميمة ما يكون محتاجاً في حمله على الشيء إلى الضميمة، الثاني: إنَّ المحمول بالضميمة ما يكون محتاجاً في حمله على الشيء إلى الضميمة. الثالث: إنَّ المحمول بالضميمة ما يكون له ما بإزاء في الخارج كالمقولات العرضية. والظاهر من كلمات الاصوليين ان مراده بالمحمول بالضميمة هو العارض المتأصل كالسواد والعلم والبياض.

(68) آل عمران : 97 .

المصادر

1. ابن منظور، محمد بن مكرم(1405هـ)، لسان العرب، نشر ادب الحوزة، د ت.
2. الاسترابادي، حسن بن محمد بن إبراهيم(1395هـ)، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: يوسف حسن عمر، نشر مؤسسة الصادق(ع)، طهران.
3. آل شيخ راضي، محمد طاهر(1425هـ)، بداية الوصول في شرح كفاية الأصول، نشر أسرة آل شيخ راضي، ط1.
4. الآملي، ميرزا هاشم(بدون)، بدائع الأفكار (تقريرات المحقق العراقي)، نشر مؤسسة الهدى، قم، ايران.
5. بحر العلوم، علاء الدين(بدون)، مصابيح الأصول (تقريرات السيد الخوئي)، نشر دار الزهراء(ع).
6. البروجردي، محمد تقي(1405هـ)، نهاية الأفكار (تقريرات المحقق ضياء الدين العراقي)، نشر مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين في قم، ايران.
7. البهسودي، السيد محمد سرور الحسيني(1417هـ)، مصباح الأصول (تقريرات السيد الخوئي)، نشر مكتبة الداوري، قم، ايران، ط5.
8. التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن محمد(1411هـ)، مختصر المعاني، دار الفكر، قم، ط1.
9. الجرجاني، عبد القاهر عبد الرحمن(1392هـ)، الجمل، تحقيق: علي حيدر، دمش، سوريا.
10. الجوهري، إسماعيل بن حماد(1407هـ)، الصحاح، تحقيق: احمد عبد الغفور، دار العليم للملايين، ط4.
11. الحائري، عبد الكريم(1418هـ)، درر الأصول، نشر مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ايران، ط6.
12. الحكيم، عبد الصاحب(1416هـ)، منتقى الأصول (تقريرات السيد محمد الروحاني)، ط2.
13. الحكيم، محسن(1408هـ) حقائق الأصول، نشر مكتبة بصيرتي، قم، ايران، ط5.
14. الخراساني، محمد علي الكاظمي(1404هـ)، فوائد الأصول (تقريرات ابحاث المحقق محمد حسين النائيني)نشر مؤسسة الشر الاسلامية التابعة لجماعة المدرسين بقم، ايران.
15. الخراساني، محمد كاظم(1409هـ)، كفاية الأصول، نشر مؤسسة آل البيت(ع) لاحياء التراث، قم، ايران، ط1.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.9.2023.258

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (9) June 2023 العدد (9) يونيو 2023

16. الموسوي، روح الله(1414هـ)، منهاج الوصول إلى علم الأصول، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الامام الخميني(قده)، قم، ايران، ط1.
17. الخوئي، أبو القاسم(1410هـ)، أجود التقريرات، (تقريراً لبحث النائيني)، مؤسسة المطبوعات الدينيّة في قم، ط2.
18. الرازي، احمد بن فارس بن زكريا(1418هـ)، في فقه اللغة العربية ومسائلها، نشر محمد علي بيضون، ط1.
19. الرازي، محمد بن ابي بكر(1415هـ)، مختار الصحاح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.
20. الرازي، محمد تقي (1417هـ)، هداية المسترشدين في شرح اصول معالم الدين، نشر مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجامعة المدرسين، قم، ايران، د ت.
21. الرشتي، الميرزا حبيب الله(بدون)، بدائع الأفكار، نشر مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، إيران، د ت.
22. الروحاني، محمد صادق(1412هـ)، زبدة الأصول، نشر مدرسة الامام الصادق(ع)، ط1.
23. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق(1414هـ)، تاج العروس، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، لبنان.
24. الزمخشري، محمود بن عمر(1960م)، أساس البلاغة، دار ومطابع الشعب، القاهرة، مصر.
25. الشاهرودي، محمود الهاشمي(1426هـ)، بحوث في علم الأصول (تقريرات السيد محمد باقر الصدر)، نشر مؤسسة دائرة المعارف الفقه الاسلامي طبقا لمذهب اهل البيت (ع)، ط3.
26. صنقور، محمد علي، (1426هـ)، المعجم الأصولي، نشر الدور، ط2.
27. الطباطبائي، محمد حسين(1417هـ)، نهاية الحكمة، تحقيق: عباس علي السبزواري، نشر مؤسسة النشر الاسلامي، ط14.
28. العراقي، ضياء الدين(1414هـ)، مقالات الأصول، تحقيق: محسين العراقي، ومنذر الحكيم، نشر مجمع الفكر الاسلامي، ط1.
29. العراقي، ضياء الدين(1405هـ)، نهاية الأفكار (تقرير بحث محمد تقي البروجردي)، نشر مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرّسين في قم.
30. فتح الله، أحمد(1415هـ)، معجم ألفاظ الفقه الجعفري، الدمام، ط1.
31. الفراهيدي، الخليل بن احمد، (1409هـ)، العين، ط2، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، نشر: مؤسسة دار الهجرة.
32. الفياض، محمد إسحاق(1422هـ)، محاضرات في أصول الفقه (تقريرات السيد الخوئي)، تحقيق و نشر مؤسسة احياء آثار الامام الخوئي(ره).
33. الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب(بدون)، القاموس المحيط، بيروت، لبنان.
34. القفطي، علي بن يوسف(1424هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، نشر المكتبة العصرية، ط1.
35. قلعجي، محمد(1408هـ)، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط2.
36. المدرسي، عباس اليزدي(1418هـ)، نماذج الأصول في شرح مقالات الأصول، نشر المؤلف، ط1.
37. المرتضى، علم الهدى علي بن الحسين بن موسى(1413هـ)، الفصول المختارة من كتاب العيون والمحاسن، نشر المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ط1.
38. المروج، محمد جعفر(1415هـ)، منتهى الدراية، مؤسسة دار الكتاب، النجف الاشرف، ط6.
39. المطرزي، ناصر بن ابي المكارم(بدون)، المصباح في علم النحو، تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، نشر مكتبة الشباب، ط1.
40. المظفر، محمد رضا(بدون)، المنطق، مؤسسة النشر الاسلامي، قم، بدون.
41. موسوعة دائرة المعارف الفقه الاسلامي(1428هـ)، موسوعة الفقه الاسلامي طبقاً لمذهب أهل البيت عليهم السلام، مؤسسة دائرة المعارف الفقه الإسلامي، ط1.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.9.2023.258

ISSN online: 2791-2272 ISSN print: 2791-2264
مجلة العصر للعلوم الانسانية والاجتماع
Era Journal for Humanities and Sociology
www.ejhas.com editor@ejhas.com
Volume (9) June 2023 العدد (9) يونيو 2023

42. النائيني، محمد حسين(1404هـ)، فوائد الاصول، (تقرير بحث محمد كاظم الخراساني)، تحقيق: ضياء الدين العراقي، نشر مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين في قم.
43. النهاوندي، علي بن فتح الله(بدون)، تشريح الأصول، نشر مؤسسة مهر، طهران، ايران.
44. الهاشمي، حبيب الله(1402هـ) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، تحقيق: ابراهيم الميانجي، نشر مؤسسة الامام المهدي(عج) الثقافية، ط15.
45. اليزدي، مرتضى الحسيني(1385هـ)، عناية الأصول في شرح كفاية الأصول، نشر الفيروزآبادي، قم، ايران، ط7.

DOI: https://doi.org/10.33193/eJHAS.9.2023.258